علينا من انه تعلق القول وهو قوله تعالى وكان عنه القول
ومنا السماع فنقول الوجود بعدم في الذي لنفسه في الوجود
كذا رايته في اليواقيت وقال بعضهم قدم لكن قدمه على البصر وتقدمه في انه
الحق ان واستدل على ذلك بما يطول ما نذكره وصرح في منظومته باب البصر
افضل من السمع فليتأمل مع ما قبله وقوله في واجبات جملة اسمية تمل بها
البيت والاقرب ان هذه الصفات مستفاد من قوله اول الباب لله الوجوه الخ
وليكن هذا اخر الكلام على الصفات الواجبة وقد اتضح والحمد لله بهذا القدر الحق
فيها كل الوضوح وقد قال بعضها انه ينبغي ان تطويل فيها بعمل ما يستبين الحق
في ذلك قليل الجدوى الا كنه ذاته تعالى وكنه صفاته محجوب عن العقل وعن تقدير
التوصل الى شيء من ذلك مقصود ومن لا يمكن التعبير عنه الا بالاشارة من اهله لاهله
الا ولم يذكر الناظم صفة الادراك لان فيه خلافا والذي عليه المحققون الوقف
ولم يعد الصفات المعنوية تبعا للشيخ الاشعري في انكاره نفيها وعلى ذلك
جماعة من العلماء والقول بثبوتها هو مذهب الجمهور وعليه فما ثبت لصفات
المعاني من التعلق يثبت لها لانها تابعة لها وقيل لا لان التعلق بعض من
الصفة والنفسية حال والمعنوية احوال فيلزم عليه اتصاف الحال
بالحال كذا رايته والشيخ الاصفهاني في جواب الاسئلة المسلسلة فقيه ينبغي
قد علم مما قررناه انما هذه الصفات اربعة اقسام قسم لا يتعلق بشيء
وهو الحياة وقسم يتعلق بالممكنات وهو القدرة والارادة وقسم يتعلق
بجميع الموجودات وهو السمع والبصر وقسم يتعلق باقسام الحكم العقلي
وهو العلم والكلام فهما اعم الصفات تعلقا وان بين متعلق القدرة والارادة
وبين متعلق السمع والبصر عموم وخصوص من وجه فيجتمع الاربعة في
تعلقها بالموجود الممكن وتنفرد القدرة والارادة بتعلقهما بالمعدوم الممكن
وينفرد السمع والبصر بتعلقهما بالموجود غير الممكن والله اعلم ثم
شرع في القسم الثالث مما يجب على المكلف وهو المستحيل فقال ويستحيل
في حقه تعالى ضد هذه الصفات الواجبة المتقدم ذكرها والملوم على الكل

ضد الجمع

ضد الجميع بحسب اللغة لان الضد في الاصطلاح ... اللغة اعم يصدق على
انواع المتنافيات كلها سواء كانت وجودية او عدمية فكانه يقول
ويستحيل في حقه تعالى ما ينافي صفة الالوهية وان اشتق بعض — من صفاته
كلام الناظم وجدت هذه الاضداد منها ما هو نقيض حقيقة ومنها ما هو
مساو للنقيض ومنها ما هو ضد حقيقة وستسمعه على كل في محله ان شاء
الله وسمعت سيدي محمد ابن الشابة رحمه الله يقول في ذلك ان
النقيض الحقيقي هو سلب الحكم فلا او ليس مع اعادة اللفظ بعينه الا
وقد ذكر الناظم مرتبة على حسب ترتيب الصفات الواجبة على طريق
اللف والنشر المرتب الاول للاول والثاني للثاني وهكذا فقال العدم
نقيض الصفة الاولى وهو الوجود وليس نقيضا له حقيقة بل هو مساو
للنقيض لان نقيض الوجود الحقيقي لا وجود او ليس بموجود والعدم
مساو لقولك لا وجود لان المساوي للنقيض نقيض على احد القولين
والحدوث نقيض الصفة الثانية وهي القدم على سبيل المساواة لان نقيضه
الحقيقي ليس بقديم واشار بقوله في المحادثات للعدم والحدوث لانه
ذا يشار بها للبعيد والمفرد والمجموع فلا حاجة لقول الشارح بتأويل
ما ذكر انما يوصفان بالعدم والحدوث الحوادث لا القديم جل وعلا وكذا
الفناء يستحيل في حقه تعالى لانه من صفات الحوادث وهو نقيض الصفة
الثالثة وهي البقاء على سبيل المساواة انما كما مر وكذا الافتقار مستحيل
ايضا وهو نقيض الصفة الرابعة وهي القيام على سبيل المساواة وقوله
عوده يحتمل عوده للاخير مذكور وهو الافتقار اي عدم الافتقار من قبيل
المستحيل وهو الظاهر ويحتمل عوده للفناء ايضا وبلما ذكر ثاني يلزم عليه
افراد الضمير مع عطف المعطوف باو وهو شاذ والله اعلم والمعنى ان الفناء
والافتقار معدودان من المستحيلات ولا يوصف بهما الا الحوادث وكذا
يستحيل في حقه تعالى ان يماثل شيئا من الحوادث بان يكون جرما او عرضا
او يتصف بصفة حادثة او مماثلة شيء من خلقه في ذاته او في توجهات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)